النظام التربوي في الجزائر النظام التربوي الجزائري

لمحة وجيزة عن تطور التربية في الجزائر

لقد مر تنظيم التربية و التعليم بعد الاستقلال بفترتين أساسيتين:

1.1.الفترة الأولى (1962-1976): و تعتبر هذه الفترة انتقالية، حيث كان لا بد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تحويرات انتقالية تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى و من أولويات هذه الفترة :

-تعميم التعليم بإقامة المنشآت التعليمية ، و توسيعها إلى المناطق النائية.

-جزأرة إطارات التعليم.

-تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي.

-التعريب التدريجي للتعليم.

و كان من نتيجة ذلك الارتفاع في نسب التمدرس في صفوف الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة إذ قفزت من 20% إبان الدخول المدرسي الأول بعد الاستقلال إلى70% في نهاية المرحلة.

2.1 .الفترة الثانية (ابتداء من سنة 1976) ابتدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل سنة 1976 المتضمن تنظيم التربية و التكوين في الجزائر. الذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

و قد كرس الأمر السابق الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي ومجانيته و تأمينه لمدة 9 سنوات، وأرسى الاختيارات و التوجهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث اعتبارها

-منظومة وطنية أصيلة بمضامينها و إطاراتها و برامجها.

-ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين.

متفتحة على العلوم و التكنولوجية.

و قد تضمن الأمر السابق:

أهدافا وطنية : وتتمثل في تنمية شخصية الأطفال و المواطنين وإعدادهم للعمل و الحياة وإكسابهم المعارف العامة العلمية و التكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة

للتطلعات الشعبية التواقة إلى العدالة و التقدم وحق المواطن الجزائري في التربية و التكوين.

أهدافا دولية : تتجسد في منح التربية التي تساعد على التفاهم و التعاون بين الشعوب و صيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم و تلقين مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين و الشعوب، وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز، و تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

وصار التعليم بموجب هذا الأمر مهيكلا حسب المراحل التالية:

-تعليم تحضيري غير إجباري،

-تعليم أساسي إلزامي و مجاني لمدة 9 سنوات،

-تعليم ثانوي عام،

-تعليم ثانوي تقني.

وقد شرع في تعميم تطبيق أحكام هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1980-1981، و ما يزال إلى حد الآن يشكل الإطار المرجعي لأي مشروع يستهدف إدخال تحسينات و تحويرات على النظام التعليمي.

السياسة العامة للتربية

شكل التعليم أحد الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعتها الدولة مباشرة بعد حصولها على استقلالها في 5 جويلية 1962 .

الدستور الجزائري الصادر سنة 1963 والمواثيق والنصوص الأساسية المرجعية التي تستمد منها السياسة التعليمية اعتبرت التعليم العنصر الأساسي لأي تغيير اقتصادي واجتماعي .

الأمر رقم 76 . 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 أول نص تشريعي على هذا المستوى وضع المعالم والأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري وشكل الإطار التشريعي لسياسة التربية التي ترتكز على:

تأصيل الروح الوطنية والهوية الثقافية لدى الشعب الجزائري ونشر قيمه الروحية وتقاليده الحضارية واختياراته الأساسية.

تثقيف الأمة، بتعميم التعليم والقضاء على الأمية وفتح باب التكوين أمام جميع

المواطنين على اختلاف أعمارهم و مستوياتهم الاجتماعية
تكريس مبادئ التعريب و الديمقراطية و التوجيه العلمي و التقني.
ضمان الحق في التعليم و مجانيته وإلزاميته.